

الترابط بين تشريع العمل والحماية الاجتماعية هو ما جعل من المشرع الجزائري يطلق عليه بالقانون الاجتماعي ، وعلى الجهة المختصة بالبحث في المنازعات الناشئة عن تطبيق وتفسير النصوص ذات الصلة بالقضاء الاجتماعي. ومن خلال تشريع التطورات الحاصلة على المستوى التشريعي والتنظيمي والقضائي يتبين جليا ان موضوع المنازعة الفردية في العمل ما زال يثير إشكالات كثيرة على مستوى التعاطي ال سيما من ناحية مجال القاعدة العمالية وولاية الجهة القضائية المختصة إقليميا ونوعيا، والدارس لتطور نظام تسيير المنازعات الفردية يلاحظ وجوب ادخال عدة تعديلات ومراجعات على كافة المستويات ، ال سيما: أوال :على المستوى التشريعي ثانيا:على مستوى التنظيمي